

النواب يدعون حكومة المنامة إلى وقف استخدام العنف

البرلمان يعلق جلساته تضامناً مع الشعب البحريني

دعوة الجامعة العربية والأمم المتحدة إلى اتخاذ موقف حازم



متابعة / المدى

علقت رئاسة مجلس النواب جلسة اليوم الساعة ٢٧ حتى الساعة ٢٨ من آذار الحالي، تضامناً مع الاحتجاجات التي تشهدها البحرين، فيما أكد مصدر برلماني أن مجلس النواب ألغى جدول أعماله المقرر أمس.

وقال المصدر إن "رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قرر تعليق الجلسة الاعتيادية الساعة ٢٧ عقدت اليوم، ورفعها حتى الساعة ٢٧ من شهر آذار الحالي تضامناً مع الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها المدن البحرينية".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن رئاسة مجلس النواب ألغت جدول الأعمال المقرر مناقشتها، مشيراً إلى أن جلسة أمس اقتصر على التصويت على اعتبار حادثة حلبجة إبادة جماعية. وعقد مجلس النواب العراقي، اليوم ٢٢٥ نائباً، فيما أكد مصدر برلماني أن جدول أعمال الجلسة يتضمن القراءة الأولى لمقترح قانون هيئة النزاهة، والقراءة الأولى لمشروع قانون صندوق الإسكان العراقي، والقراءة الأولى لمشروع قانون البنى التحتية والقطاعات الخدمية والقراءة الأولى لمقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة (٣٤٩ لسنة ١٩٩١)، والقراءة الأولى لمقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٠٠ لسنة ١٩٩٥).

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن رئاسة مجلس النواب ألغت جدول أعمال المقرر مناقشتها خلال جلسة أمس، مشيراً إلى أنها اقتصر على التصويت لاعتبار حادثة حلبجة إبادة جماعية.

وكان النائب عن التحالف الكردستاني خالد شوانى قال في حديث لـ "السومرية نيوز"، في وقت سابق من اليوم، إن مجلس النواب صوت بالإجماع خلال جلسته الساعة ٤٤ على اعتبار حادثة حلبجة التي ارتكبتها النظام السابق بحق الكرد إبادة جماعية.

وكانت قوة عسكرية سعودية تتألف من نحو ألف جندي، دخلت البحرين في ساعة مبكرة، في الـ ١٤ من آذار الحالي، عبر جسر حدودي إضافة إلى مائة وخمسين ناقلة جند مدرعة وخمسين مركبة أخرى من بينها عربات إسعاف ومصاريع مياه وحافلات وسيارات جيب، ويشير مصدر رسمي سعودي إلى أن هذه القوة تعتبر جزءاً من قوة مجلس التعاون الخليجي التي ستحرس المنشآت الحكومية، فيما قال شهود

عيان أن القوات السعودية توجهت إلى الرفاع وهي منطقة تعيش فيها الأسرة المالكة وتضم مستشفى عسكريا.

ولافت الأحداث التي تشهدها البحرين العديد من ردود الأفعال في العراق حيث اعتبر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، أمس الأربعاء، أن دخول القوات الخارجية إلى البحرين سيسهم في تعقيد الأوضاع بالمنطقة وتأجيج للعنف الطائفي، داعياً إلى

إتباع سبل التفاهم السلمي والإمتناع عن استخدام القوة، وطالب منظمة المؤتمر الإسلامي بحمل مسؤولياتها والحفاظ على وحدة المسلمين، فيما استنكر عدد من البرلمانيين رجال الدين بينهم المرجع الديني علي السيستاني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الإجراءات التي تتبناها الحكومة البحرينية بحق المتظاهرين، كما طالبت كتلة الأحرار في مجلس محافظة النجف بإغلاق السفارة

البحرينية في بغداد وتقليصيتها في النجف رداً على العمليات العسكرية ضد المتظاهرين.

وكانت محافظات بغداد والنجف وكربلاء شهدت تظاهرات شارك فيها المئات من المواطنين ورجال الدين للمطالبة بإخراج القوات السعودية من الإماراتية من البحرين، مرددين شعارات تدعو استهداف المتظاهرين العزل، فيما تظاهر العشرات في العشرات في محافظة النجف، اليوم،

تظاهرات مطالبة بإخراج قوات درع الجزيرة من البحرين.

وتلقي التطورات الإقليمية المتسارعة بظلالها على الساحة العراقية بدءاً من اندلاع شرارة الانتفاضة التونسية في كانون الأول الماضي وحتى الساعات الأخيرة التي شهدت دخول قوات خليجية إلى البحرين لاحتواء احتجاجات يخشى تصعيدها على نحو يهدد أمن المنطقة واستقرارها.

وقبل يومين من دخول القوة الخليجية

المشاركة أراضي البحرين، أعرب وزير الدفاع الأمريكي روبرت غينس في تصريحات أدلى بها إثر زيارة المنامة حيث مقر الأسطول الخامس الأميركي أعرب عن قلقه من احتمال "استعادة" إيران من الاضطرابات إذا طال أمدها. وفي الوقت الذي أكد أهمية إجراء حوار بين الحكومة والمعارضة كسبيل للخروج من الأزمة، أشار مسؤول البيتاغون إلى ما وصفه بـ "دليل واضح" على بحث

إيران "عن طرق لاستغلالها وخلق المشاكل"، بحسب تعبيره.

وفي تقرير بثته من بغداد، أفادت وكالة رويترز للأنباء بأن مواجهة إقليمية في شأن البحرين تقاوم انقساماً في آراء مكونات المجتمع العراقي على أساس طائفي، وتضمن التقرير مقابلات مع عراقيين أبدوا انحيازاً إلى متظاهرين في البحرين على أساس انتمائهم الطائفي فيما قال عراقيون آخرون إنهم يشعرون بالقلق من احتمال تدخل إيران في المواجهة.

وفي تحليله لانعكاس تطورات البحرين على العراق، أشار الباحث في الشؤون الإستراتيجية الدكتور عماد رزق إلى أهمية "قراءة خلفيات الأزمة البحرينية بما تتضمنه من خيارات تتراوح بين خيار يروج مع شركة النفط الإيرانية وآخر يبرح المجتمع الغربي وتحديداً مع القوات الأميركية في منطقة الخليج".

دعوات إلى تأمين وحماية العدالة الاجتماعية

السهيل تعرض على تشكيل مجلس الخدمة

متابعة / المدى

طالبت عضو مجلس النواب النائبة المستقلة صفية السهيل بضرورة الإسراع في تشكيل مجلس الخدمة المدني الاتحادي لما له من تأثير إيجابي على إطلاق الدرجات الوظيفية وتوزيعها بشكل منصف على جميع المحافظات.

وقالت السهيل لوكالة الصحافة المستقلة إن مجلس النواب السابق كان قد صوت على تشكيل المجلس المذكور بعد الانتخابات الأخيرة وتشكيل الحكومة الجديدة من أجل تنظيم توزيع الدرجات الوظيفية المخصصة ضمن موازنة الدولة.

وأضافت السهيل إن اللجان البرلمانية تعمل جاهدة من أجل تشريع القوانين وتعديل البعض منها من أجل رفعها إلى مجلس النواب لقراءتها وإقرارها والتي تصب في صالح المواطن إن كان على المستوى الخدمي أو التنموي والاستثماري.

وقد أعلن رئيس مجلس النواب وخلال مؤتمره الصحفي أمس عن وجود حزمة من القوانين التي سترفع إلى مجلس النواب من أجل قراءتها وإقرارها خلال الفترة القليلة المقبلة.

ويرى باحثون أن استحداث مؤسسات جديدة في هيكلية أي دولة، قائم بالضرورة على مبدأ الحفاظ على المصلحة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولتداعيات تفرضها أسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ورغم تكلفة وجود مثل تلك

المؤسسات، إلا أن الدواعي والنتائج عادة ما تكون أجدى وأهم.

وتحت عنوان تقرير الوظيفة العامة من التسييس والتحزب في مؤسسات الدولة العراقية، تم استحداث كيان جديد معني باعتماد الإستراتيجية العلمية لاختيار المتقدمين للوظائف الحكومية. وهكذا جاء مجلس الخدمة العامة الاقتصادي الذي صوت على قانون تأسيسه مجلس النواب العراقي في ١٩ آذار ٢٠٠٩.

ومن أهداف تأسيس المجلس، رفع مستوى الوظيفة العامة وتنمية وتطوير الخدمة العامة وإتاحة الفرص المتساوية وضمان مبدأ المساواة للمؤهلين لإشغالها، وتخطيط شؤون الوظيفة العامة والرقابة والإشراف عليها، وتطوير الجهاز الإداري ورفع مستوى الهيكل الوظيفي للدولة وتطوير كفاءة موظفي الخدمة العامة وتوقيع الرعاية الاجتماعية الملائمة لهم بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ووضعت جدلية جدوى تشكيل هذا المجلس على المحك مع قرب إطلاق مجلس الوزراء العراقي وزارة المالية العراقية لـ ٢٨٦ ألف درجة وظيفية جديدة لتعيين الخريجين في جميع مؤسسات الدولة، ومدى فاعلية المجلس في محاربة المحاصصات والمحسوبيات المعتمدة في أغلبية التعيينات الحكومية في العراق.

وحتى الآن لم تعلن سوى وزارة التربية العراقية عن إطلاق الدرجات الوظيفية الجديدة لها، مسجلة أولى الخروقات وتلك

لسببين، الأول، اعتماد الوزارة نسبة ٧٥٪ للذكور و ٢٥٪ للإناث، في اختيار المتقدمين. أما ثانياً، فهو لجوؤها إلى نظام القرعة في الاختيار. وهي بذلك لا تخالف المبادئ التي جاء من أجلها تأسيس مجلس الخدمة العامة الاقتصادي فقط، وإنما تخالف نصوص الدستور العراقي الذي نص على المساواة بين الجنسين. وماذا عن نظام القرعة؟ من وعلى مقربة من ذلك الحدث، تخاطب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية مجلس الوزراء ووزارة المالية وتدعوهم لإطلاق الدرجات الوظيفية لموظفيها بما فيها موظفو مراكز التسجيل، ونوهت إلى أنها قد استكملت جميع الإجراءات الخاصة بتعيين موظفيها وإنها ستعلن أسماء الموظفين المقبولين في مراكز التسجيل، لكي تعلن بعد ذلك عزمها لدعوة لجنة النزاهة والجنة القانونية ولجنة الأقاليم والمحافظات في مجلس النواب للاطلاع عن كتب على آلية التعيين والإجراءات المتخذة لتعيين موظفيها. ومع هذه الوقائع التي تكشف انتقاء الوزارات والمؤسسات العراقية نظمها في تعيين موظفيها، ووسط كثرة الجهات الرقابية سواء في السلطات التشريعية والتنفيذية، تبقى علامات الاستفهام حول جدوى استحداث مؤسسات أخرى قد لا تعالج المشكلة وإنما تنقل كاهل الدولة العراقية، وتبقى ضرورتها مشوبة بالغموض.

متابعة / المدى

استمرار أزمة الكهرباء في العراق لغاية اليوم إلى "عدم التخطيط والإدارة السيئة في الوزارة خلال الفترة السابقة مما عرقل حل أزمة الكهرباء لغاية الآن".

ويستورد العراق الطاقة الكهربائية من إيران بواقع ٤٠٠ ميغاواط عبر ثلاث خطوط هي خط كرمشاه-ديالى وخط سربيل زهاب-خانقين وخط عبدان-البصرة، كما تغذى هذه المحافظات عبر خطوط كهرباء الضغط العالي.

وعرضت وزارة الكهرباء، في شهر كانون الأول الماضي، بناء أربع محطات كهرباء غازية للاستثمار ضمن جولة التراخيص

الأولى، لمضاعفة إنتاجها خلال السنوات المقبلة، وشمل العرض محطة كهرباء على شط العرب في البصرة، بواقع عشر وحدات، قوة كل منها ١٢٥ ميغاواط، وبطاقة إجمالية تبلغ ١٢٥٠ ألف ميغاواط، ومحطة كهرباء السماوة، بواقع أربع وحدات قوة كل منها ١٢٥ ميغاواط، وبطاقة إجمالية قدرها ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء الديوانية، بواقع أربع وحدات قوتها الإجمالية ٥٠٠ ميغاواط، ومحطة كهرباء العمارة، بواقع أربع وحدات سعة كل منها ١٢٥ ميغاواط، لتصل الطاقة الإجمالية لهذه الوحدات كلها إلى ٢٧٥٠ ميغاواط.

يذكر أن العراق يعاني نقصاً حاداً في الطاقة الكهربائية منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد سنة ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات، إضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الحيوية خلال السنوات الماضية، والزيادة المطردة في الاستهلاك نتيجة إقبال المواطنين على شراء الأجهزة والمعدات الكهربائية التي جرموا منها طيلة العقود الماضية نتيجة الحصار الاقتصادي.

